بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ :	٣٧٥
بتاريـــخ :	٢٠١٠/٦/٣٠

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٧ / ١ / ١٤٦

السيد / محافظ بنى سويف

تحية طيبة ... وبعد،،

اطلعنا على كتابكم رقم ٨٢٩ المؤرخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ في شأن طلب الإحاطة المقدم من النائب/ سعد عبود، بخصوص ما تم تحديده لمشروعات النفع العام من الأراضي الخاصة المملوكة للمواطنين والتي تقع داخل الأحوزة العمرانية لمحافظة بنى سويف بالمخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه ورد إلى محافظة بنى سويف كتاب رئيس مجلس الشعب مرفقاً به مذكرة لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية بشأن طلب الاحاطة المقدم من النائب سعد عبود الذي أفاد فيه أنه في إطار قيام الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان بإعداد المخططات الإستراتيجية لقرى الجمهورية قامت بتوطين مشروعات النفع العام على ملكيات الأهالي، في حين تقدم أحد المواطنين بطلب لبناء منزل خاص به فرفضت الجهات المعنية إعطائه ترخيصًا بالبناء رغم أن الأرض تقع داخل الحيز العمراني، وأنه بمناسبة ذلك ارتأيتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لإبداء الرأي القانوني في شأنه.

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٩ من يونيه سنة ٢٠١٠م الموافق ٢٦ من جمادى الأخره سنة ١٤٣١هـ،

فاستظهرت ما جرى عليه إفتاؤها من أن تكول الجهة الإدارية طالبة الرأي عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية للفصل في الموضوع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدم جديتها في استمرار عرض الموضوع على الجمعية العمومية، وعدم حاجتها إلى استظهار صحيح حكم القانون فيه، الأمر الذي يعتبر عدولاً من جانبها عن طلب الرأي، مما يقتضى حفظ الموضوع.

وفى ضوء ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والتنمية المحلية والاستثمار قامت بمخاطبة السيد محافظ بنى سويف بكتبها أرقام ٩٩ بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٣، ٢٣٣ بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٧ لموافاتها ببعض المستندات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع وأخطرته أن عدم موافاتها بالبيانات المطلوبة سيعد عدولاً عن طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية، بيد أنه نكل عن ذلك، الأمر الذي يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٠١٠/٦/٢٦

رئيس المكتب الفني

المستشار / أحمد عبد التواب موسى

نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/

محمد عبد الغني حسن

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

محمود//